جل اهتمامها... ومن المتوقع أن يكون لهاتين القضيتين اهتمام خاص في مؤتمر القمة» (**الرأي**، ٢٣/٩/١٩٨٧). وأكد موقف السعودية هذا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي قال: «من الناحية الرسمية، ان ما جرى الاتفاق عليه هو فقط حرب الخليج، ولكن الملك فهد... قال: انه سوف يطرح على القمة، أيضاً، قضيتين رئيسيتين؛ القضية الفلسطينية والوضع في لبنان» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **كل العرب**، باريس، العدد ٢٦٩، ٢١/١٠/١٩٨٧، ص ١٩).

حتى مصر التي لم تدع الى المشاركة في القمة، لوجودها خارج جامعة الدول العربية، أدلت بدلوها، وارتأى رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» أن «هناك ثلاث قضايا محورية أمام هذه القمة... هي:

«○ اتخاذ موقف عربي موحد وصارم تجاه الطرف الذي يرفض الاستجابة لنداء وقف القتال في حرب الخليج... وهو، كما نعرف جميعاً، ايران...

«○ اتخاذ موقف عربي موحد وصارم بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لكي يكون رسالة من العالم العربي إلى العالم الغربي ...

«○ حث الغرب والولايات المتحدة على تحريك مساعي التسوية عن طريق المؤتمر الدولي ...

«○ إتخاذ موقف عربي موحد وصارم ازاء قضية لبنان وانهاء الحرب الأهلية... بما يحفظ للشعب اللبناني وحدته الوطنية» (ابراهيم نافع، **الأهرام**، القاهرة، ٦/١١/١٩٨٧).

وعارض العراق توسيع جدول أعمال القمة، على اعتبار أن ذلك تحويل القمة من استثنائية إلى عادية، «فالقمة العادية تتطلب اجتماعاً مسبقاً لمجلس الجامعة... لتحضير جدول الأعمال... أما القمة الاستثنائية، فهي التي تعقد لبحث موضوع واحد... ولذلك، من غير الممكن أن تتحول القمة... من قمة استثنائية إلى قمة عادية... واذا عدت إلى أصل جدول الأعمال، تجد به أنه حدد القمة بأنها لدراسة الحرب العراقية ـ الايرانية، والتهديدات الايرانية لدول الخليج» (من مقابلة مع طارق عزيز، **الحوادث**، لندن، العدد، ١٦١٦، ٢٣/١٠/١٩٨٧، ص ٢١). لكن الاتصالات التي أجراها الملك حسين مع الرئيس العراقي، إضافة إلى اتصالات السعودية بالعراق، أدت إلى أن يتفهم العراق «فكرة أن يكون جدول القمة مفتوحاً لكل المواضيع، إضافة إلى حرب الخليج» (**القبس**، ٨/١٠/١٩٨٧).

ليبيا وقفت ضد فكرة عقد القمة العربية، وقال العقيد معمر القذافي: «انني مندهش من الاستعجال العام لعقد قمة طارئة في الوقت الراهن...»، وأضاف «ان القادة العرب لم يدعوا إلى عقد قمة كهذه، عندما تعرضت ليبيا لعدوان من جانب القوات الامبريالية والصهيونية» (**السفير**، بيروت، ٢٧/٩/١٩٨٧): وأعلن «أنه، شخصياً، لن يحضر مؤتمر قمة عمان... التي لم يحددها ويطلبها أحد سوى الولايات المتحدة الاميركية التي ضغطت لعقدها، لحماية مصالحها في الخليج» (**القبس**، ٣/١١/١٩٨٧).

وظل التركيز الأساسي على مسألة حضور سوريا القمة، حيث «أن الملك حسين يولي مسألة حضور الرئيس السوري، حافظ الاسد، قمة عمان، إهتماماً كبيراً، وأنه خصص ما يمكن اعتباره خمسين في المائة من تحركه السياسي، منذ أعلن عن موعد القمة، من أجل تأمين المشاركة السورية فيها، وعلى مستوى القمة» (**التضامن**، العدد ٢٣٥، ١٠/١٠/١٩٨٧، ص ٤).

وبموافقة دمشق على حضور قمة عمان، بدا أن جميع السبل أصبحت سالكة لعقد القمة التي أعلن الملك حسين أنها سوف تكون «نقطة تحول في المسار العربي لمعالجة جميع القضايا في وطننا العربي بما تستحق، وذلك للخروج بانطلاقة جديدة لصون الأمانة وأداء الواجب في الحفاظ على الوطن والدفاع عنه وعن قضايا الأمة العربية، بشكل يتلاءم مع طبيعة التحديات التي تواجهنا» (**الرأي**، ١٢/١٠/١٩٨٧)؛ فكما قال رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: «إننا اليوم أمام مفترق طرق، يتطلب منا أن نضع حداً لهذه الفرقة، وهذا التراجع الذي نحن منغمسون فيه، لأنه ليس من سبيل أفضل لمعالجة الأمراض العربية من لقاء عربي على مستوى القمة» (أحمد نافع وزكريا نيل، **الاهرام**، ٩/١١/١٩٨٧). وعلق الرئيس المصري، حسني مبارك، على المؤتمر بالقول: «على الأقل يلتقي الرؤساء وتحدث بينهم لقاءات جانبية تمثل أهمية كبيرة... [و] اقتناعي هو أن الاجتماعات ـ على الأقل ـ تجعل من يتمادى